

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاستبداد الديمقراطي في توزيع الإيرادات

(مترجم)

الخبر:

تسبب اقتراح بشأن تقاسم الإيرادات بين المقاطعات التي تفضل المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في انقسام كبير في مجلس الشيوخ. ونتيجة لذلك، وقد أدى فشل مجلس الشيوخ في الاتفاق على الأساس الثالث لصيغة تقاسم الإيرادات إلى إلقاء مقاطعات في أزمة مالية أكثر عمقاً حيث سيستغرق الأمر وقتاً أطول للوحدات المفوضة لتقاسم ٣١٦.٥ مليار شلن مخصصة لها كإيرادات قابلة للمشاركة بشكل عادل في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. (ديلي نيشن)

التعليق:

من الناحية الدستورية، تُسند إلى لجنة توزيع الإيرادات مهمة توزيع الإيرادات، وهي لجنة تقدم توصيات بشأن أساس التقاسم العادل للإيرادات التي تجمعها الحكومة الوطنية بين الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات؛ وبين حكومات المقاطعات.

منذ بداية السنة المالية تموز/يوليو ٢٠٢٠م، كان هناك جدل ساخن حول توزيع الإيرادات للصرف لحكومات المقاطعات. الجمود في مجلس الشيوخ المكلف، بقرار، بتحديد الأساس للتوزيع بين المقاطعات حصة الإيرادات الوطنية التي يتم توزيعها سنوياً على مستوى حكومات المقاطعات. وقد وضعت اللجنة صيغة جديدة لتقاسم الإيرادات على أساس الوظائف والسكان ومستويات الفقر. في السابق، تم تعزيز السكان والفقر وحجم الأرض لتوزيع الموارد. ومع ذلك، في الطريقة المنقحة، ستحصل المقاطعات التي بها عدد كبير من السكان ولكن صغيرة الحجم على المزيد من السيولة مقارنة بتلك التي لديها عدد قليل من السكان ولكن مساحة كبيرة من الأرض.

إن شد الحبل الذي تشهده حالياً الطبقة السياسية والانتماءات في كينيا بشأن توزيع العائدات لـ ٤٧ مقاطعة تُظهر الصورة الحقيقية لاستبداد الأرقام في الديمقراطيات. الأغلبية هي المفتاح في الحفاظ على القوى السياسية في الديمقراطية، وبالتالي الحصول على حصة الأسد في ما يسمى الكعكة الوطنية (توزيع الإيرادات). نظراً لأن المقاطعات الضعيفة ديمقراطياً مع انخفاض عدد السكان تلعب دوراً في محاولة دفع التوزيع العادل للإيرادات التي تعكس التنمية المتساوية والمستدامة في كل من تقديم الخدمات والاستثمار الرأسمالي، فإن الجهد يشبه إخماد العطش من خلال مطاردة السراب.

مع وجود سياسة عام ٢٠٢٢، من الواضح أن اتفاق صيغة تقسيم ٣١٦.٥ مليار (٣١ مليون دولار) قد عقده السياسيون لخدمة طموحاتهم السياسية. إن السياسة التي تركز على الذات والتي يهيؤها الرأسمالي الفاسد تقدم مصالح الفرد على الناس العاديين. يوضح هذا بشكل جلي أن توزيع الإيرادات هو أداة لتحقيق الأهداف السياسية وليس لصالح الناس كما هو متوقع. علاوة على ذلك، فإن تحصيل الإيرادات في ظل الأنظمة الرأسمالية يضع المزيد من القيود الاقتصادية والمالية من خلال فرض ضرائب على سبل العيش (السلع والخدمات).

إن جمع وتوزيع عائدات الدولة في ظل الخلافة يخلق جواً مواتياً للرعية لتحقيق الازدهار الاقتصادي. ففي الإسلام، يُحظر فرض ضرائب على سبل المعيشة لأن ذلك سيؤدي إلى انتشار الفقر. ولكونها تجمع الإيرادات وتوزعها، فقد حددتها الشريعة بوضوح ورسمت خطأً متميزاً بين ممتلكات الدولة والممتلكات العامة والملكية الخاصة. لا مجال للشركات الخاصة لامتلاك الموارد العامة والاستفادة منها وحدها كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي، حيث إن الإسلام حدد طبيعة الممتلكات العامة وتوزيعها للإيرادات المتولدة وبالتالي خلق اقتصاد قوي وناض بالحياة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

علي عمر

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في كينيا